الثورة الاثنين 27 صفر 1432هـ الموافق 31 يناير 2011م العدد (16882)

دخان يقتل «حياة» ..!!

خالد الصعفاني

فتح فريم السيارة ليتنفس هواءا نقيا وهو يقود سيارته على الطريق العام لكنه استقبل «زخة» ضخمة من دخان «ديزل» أكرمته بها سيارة النقل التي كانت تسبقه بأمتار .. وكان طبعا باقي القصة داخل سيارة صاحبنا معروفا حيث عج المكان بسم الاحتراق «الهاري» و«هات» يا «كحكحة» ..!!

لكن المشكلة «العويصة» ليست في زخة الدخان تلك أو في غيرها من عشرات أطنان الدخان الذي ترسله المركبات من كل نوع على مدار الدقيقة في المدن والخطوط الطويلة والقرى والحواري وكلها أوبئة وسموم تم الترخيص لها بصورة رسمية رغم انف حماة البيئة ودعاة تفضيل البقوليات والصلطة على «اللحمة» بأنواعها ..

وإذا كان العالم المتطور وما بعده قد أفاق على حقيقة أن إتلافه للهواء النظيف والجو عاد وبالا عليه وعلى غيره وهاهو يجتهد في وسائل تسيير مركبات صديقة للبيئة بعضها يعتمد اللوز وقطر الموز ، ويدخل أنظمة وقوانين تحد من التلويث قدر الإمكان فإننا كدولة نامية مطالبون بجهود تحمي بيئتنا التي لا تعتمد على حضور الغابات والأشجار وإنما على وقوف السلاسل الجبلية الجافة هنا وهناك .. حمايتها بالحيلولة دون تمرير مئات المركبات التي تجاوزت عمرها الافتراضي وما بعد الافترا ضي وغدت معمرة على طريقة مسئولينا الذين وقعوا على مناصب مدهونة ب «شلك الأمير « ..!!

سيارات خاصة وأجرة ونقل لم يعد لها في بلادنا إلا مهمتين الأولى توصيل المالك وحاجاته والثانية نفث الدخان بكرم البحر حيث المعروف والجود لهما أول وليس لهما آخر .. سيارات لا تدري كيف تعمل رغم تقادم عمرها وبلوغها سن التقاعد لكنها لا زالت تنتظر الأجل الآخر، وياريت كان هناك عزرائيل للمركبات .!

سيارات لم يكن السماح بتسييرها بالديزل مخططا أو منظما بل يبدو الأمر متروكا لقدرة ورغبة أصحاب المركبات والخيارات التي تقدمها السيارة (بنزين – ديزل – غاز) ، والمشهد العام سيارات قديمة وحديثة يفضل أصحابها تسييرها بالديزل كونه يكلف نصف ما هو مع البترول دون الالتفات إلى حقيقة أن المركبة بالديزل لا تجد راحتها إلا إذا ظل المحرك شغالا أربع ورديات في اليوم والليلة ..!!

أما النتيجة فجو مثخن بالسموم وواعد بالأوبئة ومشاهد من مضايقة الناس داخل المدن تحديدا وكأني بمجتمعنا لم تعد تنقصه إلا السموم المحمولة جوا بعد أن أصبح بعضنا يشتريها بنقوده يوميا في علاقيات قات ومشروبات وحبوب الإسناد اللوجستي ..!

وكم كانت سعادتي وأنا أخوض مع الآلاف غيري الاختبار الفني للسيارات كشرط جوهري للحصول على رخصة تسيير المركبة – وهو بالمناسبة كرت جديد يعني أن أمور سيارتك طيبة من ناحية الأوراق ومن ناحية حقك في القيادة – هذا الاختبار من شأنه أن يحدد جواز بقاء السيارة وفق المعايير أم لا لكن ما نراه في الواقع يوحي بقوة إلى أن هناك آلاف المركبات تمضي في كل اتجاه بلا رقيب ولا حسيب إلا من رجل مرور جعل من التوقيف مناسبة للحصول على حق القات و«طز» في البيئة وأجهزة التنفس والذوق العام والقانون ..

أقول .. مشهد الدخان السام المتطاير في كل اتجاه وعلى مدار الساعة في المدن وغيرها شاهد عدل على غياب المنطق والقانون والوعي العام دفعة واحدة في لحظة واحدة أيضا .. لا منطق يفسر ما نراه ، ولا قانون عاد بمقدوره أن يلجم الفارين من وجه الضبط والالتزام ، ولا وعي عام بخطوة ما يجري على الجميع دون استثناء وما يلزم من تقدير ذاتي وأخلاقي تجاه الغير وتجاه الحياة من حولنا ..

أخيرا

لا زلنا نتحدث كثيرا عن بيئة نظيفة وبيئة سليمة للجميع .. وما زلنا نرى الكثير من الهيئات التي رفعت لواء الاهتمام بالبيئة وعلى رأسها وزارة المياه والبيئة .. ولا زلنا نتابع الكثير من المؤتمرات والفعاليات التي تجري باسم البيئة .. لكنا للآن لم نلمس حراكا جمعيا من المجتمع أو منظما من الحكومة لجعل علاقتنا بالبيئة من حولنا علاقة احترام وتقدير .. فالبيئة حق الأجيال من بعدنا والبيئة شجرة ثمرها للجميع فلا تقطعوها لأنها وطن ولا تفسدوها لأنها حياة ..!!

khalidjet@gmail.com

التعديلات الدستورية.. منعطف رئيسي في تطوير تجربة السلطة المحلية

أمين محمد جمعان

تشكل المواد الخاصة بالسلطة المحلية والواردة في التعديلات الدستورية اهم النقاط التي تضمنتها التعديلات فالجميع يدرك الاهمية السياسية والاقتصادية الملقاة على عاتق السلطة المحلية على صعيد تعزيز العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ..

سنوات قليلة تشكل عمر تجربة السلطة المحلية في بلادنا وجهود متتالية بذلتها القيادة السياسية والحكومة من اجل تطوير نظام المجالس المحلية والارتقاء بدورها المطلوب في المساهمة بإدارة عجلة التنمية في ربوع اليمن..

ومع ما قدمته هذه المجالس على الصعيد التنموي والإداري وما شكلته خلال هذه الفترة من تجسيد حقيقي للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار برزت محطات جادة للتحسين ومحطات أخرى لتقييم الأداء اشترك فيها الجانب الرسمي والجانب المدني على حد سواء من اجل مناقشة وبحث جوانب النجاح في هذه التجربة وكذلك نقاط الضعف والسلبيات التي ترافقت مع أدائها لمهامها في ميادين العمل المحلي بغية الاستفادة من الايجابيات ومعالجة اوجه القصور في الأداء ومن هذا المنطلق جاءت التعديلات الدستورية لتطوير هذه التجربة حتى تتمكن للانتقال إلى حكم محلي واسع الصلاحيات يكون بمثابة منعطف تاريخي في مسيرة المشاركة الشعبية في بلادنا وعلى كافة المستويات السياسية والاجتماعية والإدارية..

فالسلطة المحلية تعد أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري التي تتبعها الدول عادة في أداء وظائفها لتقديم خدماتها للمواطنين، إذ بموجبه يناط بالسلطات المحلية ممارسة بعض وظائف السلطات المركزية بواسطة إشراك أجهزتها في أداء بعض الوظائف وتقديم الخدمات لمواطني الأقاليم المحلية. لقد كان أداء الوظائف وتقديم الخدمات حكراً على السلطات الإدارية المركزية وحدها، غير أن التطورات الديمقراطية المتسارعة وتشعب الاختصاصات وتوسع الخدمات وتزايد الأعباء الملقاة على كاهل السلطات المركزية فرض عليها واقعاً جديداً تم بموجبه تنازل هذه السلطات عن بعض اختصاصاتها، وألقت ببعض أعبائها على المجالس في الوحدات الإدارية المحلية المنتخبة والمتخصصة على أساس المحافظات لتباشر ما يناط بها من اختصاصات تحت رقابة السلطات المركزية.

كما تتجلى أهمية التعديلات الدستورية الخاصة بالسلطة المحلية في كونها تسمح بإشراك مواطني المحافظات والمديريات المحلية بإدارة أنفسهم بأنفسهم عن طريق مجالس محلية منتخبة من قبلهم، مما يسهل للمواطنين المحليين سرعة إنجاز معاملاتهم الإدارية التي تتطلب تدخل السلطات المركزية والتخفيف من المعاناة التي يعاني منها مواطني الجمهورية هذا من ناحية، وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى التخفيف من أعباء السلطات الإدارية المركزية التي كانت ملقاة على كاهلها، فضلاً عن تنمية شعور المواطنين بأهميتهم عند إشراكهم في إدارة شؤونهم..

ومن المؤكد نظام السلطة المحلية بعد اقرار التعديلات سوف يشهد خلال الفترات القادمة تطوراً تحدد ملامحه الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي التي أقرتها الحكومة في أكتوبر٢٠٠٨ م وقد شخصت هذه الاستراتيجية كل جوانب القوة والضعف في هذا النظام واستطاعت أن تنفذ إلى المستقبل وفيما يتعلق بهذا الجانب الحكومة خلال الفترة القادمة ستشرع في إعداد قانون جديد للحكم المحلي يرتكز على الأسس التي وضعتها الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي بحيث يتم تلافي كافة السلبيات التي حدثت خلال الفترات الماضية وفي ذات الوقت يتم تعزيز وتقوية هذا النظام بما يؤدي في الأخير إلى قيام تنمية محلية حقيقية على المستوى المحلي..

ومن خلال الوعي بمفهوم الحكم المحلي ومن خلال التركيز على الجانب التنموي قبل الجانب السياسي ومن خلال وضع موارد الوحدات الإدارية وزيادة هذه الموارد وابتكار الوسائل التنموية والاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة هذا الدخل للوحدات الإدارية ومن ثم تدخل الموازنة المركزية لدعم هذه من اجل تنمية شاملة في مختلف المناطق اليمنية في الريف والحضر وكذلك من خلال مجموعة من الرؤى التي تضع آلية لتأهيل أعضاء السلطة المحلية، كلها أمور جوهرية في إنجاح هذه التجربة وتطورها فالعنصر البشري هو أساس أي تطور.

إن مراحل التطور التي مرت بها السلطة المحلية وآخرها ما تضمنته التعديلات تدل على أن هناك نمو لهذه التجربة مستمراً لأنه لا يمكن الانتقال دستورياً وقانونياً إلى مراحل متقدمة إلا بقياسات للمراحل السابقة وتقديرات وهذا التطور السريع الذي تم في اقل من أربع دورات نقلتنا أربع نقلات في الحكم المحلي إلى أن وصلنا إلى مشارف الحكم المحلي بمفهومه الجديد والواسع الصلاحيات وباتجاه كامل الصلاحيات في مراحل لاحقة وهذا التطور المتسارع شمل تطوراً في التشريعات وتطوراً في التجربة أولاً وفي الأداء الميداني والتقييم لهذا الأداء وواكبه تطور في المشروع الديمقراطي في المنظومة الديمقراطية الكاملة ونحن الآن أمام تحديات تنموية واقتصادية وتحديات تأخذ خطاباً عقلانياً تكون خطة الاتجاه الجاد للحكم المحلي واسع الصلاحيات حلاً كبيراً لبعض المشكلات القائمة التي بعضها ذات بعد سياسي وأكثرها ذات بعد تنموي واقتصادي.

كما يجب النظر الى ان التعديلات من شأنها معالجة السلبيات التي اعترت التجربة و أبرز مشكلة واضحة في الحكم المحلي في بلادنا هي ضعف القدرات وأقول ضعف القدرات البشرية لأن هذه المجالس في حد ذاتها ذات منشأ محلي وذات اختيار ديمقراطي لا نستطيع أن نتحكم في شروط كل من ينجح لأن شروط القبول لدى الجمهور تختلف عن القدرات والكفاءات الإدارية المطلوبة التي تحل محل سلطة مركزية وإدارية أكثر مهنية وبالتالي نستطيع من خلال هذه التعديلات مواجهة التحدي الأكبر وهو التأهيل والتدريب ورفع مستوى القدرات وسيكون تحدياً مستمراً لأنه في كل دورة يغير الناخب عناصر السلطة المحلية وسنكون ملزمون أن نواكب هذا التغيير برفع دائم في القدرات والكفاءات وهناك مسألة أخرى شائكة وهي مسألة الموارد وهي التي تتفاوت تفاوتا كبيراً بين منطقة وأخرى وهذا الأمر يحتاج إلى توازن والى بعض المعالجات المركزية لتفادي مثل هذا الإشكال حتى يكون المشهد التنموي ذا مستوى متجانس في الجمهورية دون تفاوت يؤثر على ارتباط الناس بهذه التجربة.

ملاحظات لا بد منها؟

يحيى محمد الكستبان

سرقة حقائب السيدات والاعتداء عليهن إذا أبدين مقاومة لم تعد ظاهرة بل أصبحت عادة مستمرة من قبل لصوص الدراجات النارية دون أن نسمع عن قيام الأجهزة الأمنية بالقبض على هؤلاء اللصوص وتقديمهم للجهات القضائية حماية للمجتمع من هؤلاء.

الموانع الحديدية الارضية التي تقع شرق مبنى رئاسة الوزراء وجنوب وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والتي لا تسمح إلا بالمرور لخط واحد فقط خففت من الإزدحام في ذلك الخطين لكن بعض أسنة تلك الموانع تتعطل وتعمل لمصلحة الاتجاه الآخر الأمر الذي ينتج عنه انفجار إطارات السيارات التي تمر منه ، أين الصيانة؟ ومن يعوض مالكي تلك السيارات بأضرار إطارات سياراتهم؟

بعض سائقي باصات المدارس يدخنون السجائر ومعهم أطفالنا فلذات أكبادنا الأمر الذي ينتج عنه استنشاق الطلاب والطالبات عوادم تلك السجائر وتضررهم في ظل لا مبالاة أولئك السائقين آمل أن يقوم مسؤولو تلك المدارس بتنبيه السائقين بعدم تدخين السجائر إلا وقد تم توصيل الطلاب والطالبات إلى مدارسهم والعكس.

الجولة التي تتوسط مستشفى ابن سيناء ومصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني يتواجد فيها أكثر من أربعة جنود لكن وجودهم وعدمه سواء فالخط القادم من شارع الزبيري وخط مذبح لا يسمح لهم بالمرور إلا بصعوبة بالغة، وازدحام كثيف للسيارات بسبب العشوائية في المرور لكل الخطوط الباقية.

الشارع الذي يتوسط مبنى وزارة الثقافة (أمانة العاصمة سابقا) ومبنى المواصلات بميدان التحرير وكذلك رصيف جسر الصداقة أمام البنك المركزي اليمني يشتم المارون منهما روائح كريهة بسبب قيام بعض المستهترين قضاء حوائجهم الشخصية نتمنى أن يتم توجيه سيارات النظافة لغسل تلك الأماكن بصورة مستمرة من قبل قطاع النظافة مع بالغ التقدير والشكر للأخ عبدالوهاب صبرة وكيل قطاع النظافة بأمانة العاصمة لتجاوبه مع الشكاوى التي تصل إليه.

استمرار تسهيل دخول مخلفات الدول الشقيقة إلى بلادنا من موكيتات مستخدمة قد تنقل لنا الأمراض الخطيرة والغريب في الأمر أننا أصبحنا نستورد الأبواب المستخدمة المتهالكة.. واطلب عمر تنظر عجب، وهذه مهزلة يجب عدم السكوت عليها ونأمل التحقيق مع من سمح بدخولها إلى اليمن ، هل أصبحت اليمن مقلب قمامة بسبب ممتهني التجارة وطالبي الربح السريع؟.

التوعية المستمرة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في فترات مختلفة من اليوم خلال العام لتوعية السائقين بعدم استخدام الهاتف الجوال وربط الأحزمة أثناء قيادة السيارات مع تنبيه السائقين بأنه ستفرض غرامة مالية وتراكم الغرامة وحجز السيارات على كل من يخالف ذلك، أما ما هو حاصل حاليا فهو قيام جنود المرور بتنبيه بعض السائقين عند مرورهم في الجولات بربط الأحزمة وعدم التحدث في الهاتف الجوال غير مجد، فالتوعية يجب أن تتم مسبقا في وسائل الإعلام المختلفة وبعدها ببدء تطبيق نظام الغرامات.

العيادة المدرسية ووجود المشرف الصحي بالمدرسة لم يعد لهما وجود في غالبية مدارسنا الحكومية وهنا نتساءل هل صحة أبنائنا وبناتنا فلذات أكبادنا لا توجب على وزارتنا الموقرة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان استمرار العيادة المدرسية والمشرف الصحي حتى يلقى أبنائنا وبناتنا الرعاية الصحية الأولية عند حدوث ما لا يحمد عقباه، كما أن غالبية البوفيات داخل المدارس الحكومية والخاصة غير مكتملة لمتطلبات النظافة أين الخلل؟.

عمال مطار صنعاء الدولي المخصصون لتفريغ حقائب الركاب من وإلى الطائرات لا يتعاملون مع الحقائب كما هو معتاد في جميع مطارات العالم فالكثير من الحقائب لا تصل إلى أصحابها إلا وقد كسرت إحدى عجلاتها أو مقبضها ، أين الخلل؟.

النشرة التي صدرت لباحثين هولنديين من جامعة زويد أشارت إلى أن استنشاق دخان العوادم الناتج عن احتراق الديزل يؤدي إلى إجهاد المخ وقد يؤدي إلى آثار مدمرة للدماغ على المدى الطويل الأمر الذي سينتج عنه عرقلة وظائف المخ وهنا نتساءل هل هناك احصائية لدى الحكومة عن عدد السيارات التي تعمل بالديزل داخل الجمهورية اليمنية ، وهل آن الأوان لنتخلص من عوادم تلك السيارات عبر إجراءات حكومية سليمة وعادلة إسوة بالكثير من الدول الشقيقة والصديقة التي سبقتنا في هذا المجال؟.

طال الانتظار لقرار مجلس الوزراء باعتماد إجازة السبت بدلا عن الخميس فاستمرار اعتماد إجازة الخميس تغيبنا على العالم خاصة البنوك والمصارف الغربية أربعة أيام متواصلة فهل نأمل من حكومتنا الرشيدة سرعة تعديل السبت كإجازة بدلا من الخميس حتى لانظل غائبين عن لعالم؟.

يأمل الكثير من المواطنين أن يسري القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨م بشأن الوقف الشرعي وتعديلاته والتي أهمها تحديد الشروط التي يجب توفرها في متولي الوقف وكذلك الشروط التي يجب فيها عزل متولي الوقف على المنازعات المدنية المتعلقة بالأراضي الموقوفة للكثير من العائلات التي يوقفها الموصي لهم بأراضي وعقارات والتي يجب أن تلبي طلبات الكثير من العائلات التي يتولى وصاية تلك الأراضي لتلك العائلات أوصياء ظالمون لا يخافون الله ، حيث يستأثرون بوصاية تلك الأراضي لهم ولأولادهم ويحافظون على استمرار تولي الوصاية بكل الوسائل حتى ولو أدى الأمر لاستخدام السلاح الناري ضد الموصى لهم للمحافظة على استمرار الوصاية بأيديهم وعند لجوء المتضررين من الموصى لهم إلى القضاء التي تطول مداها يتبجح أبناء الوصي بقولهم استمروا وسنقاضيكم بأموالكم؟.

تواجد الكثير من مرافقي المرضى في المستشفيات الحكومية والخاصة في مساحات وممرات وداخل غرف المرضى وما يخلفه تواجدهم من ترك المخلفات (مخلفات القات الذي يصطحبونه بصورة سرية وعلب المياه والسجائر الفارغة) والبصق على الأرض (البعض منهم يتناول الشمة) وكل تلك السلوكيات تشوه معالم ونظافة تلك المستشفيات أين الخلل؟.

E-MAIL: AL.KOSTOBAN@CONTRALBANK.GOV.YE

خـــــــواطـــــــر

الثأر .. ظاهرة خطيرة في حياة الشعوب 1-2

لطف محمد الكستبان

يعرف الثأر بأنه دافع يلزم الفرد من عصبية خاصة بالانتقام أي الثأر لأحد أقاربه ممن قتله ، ويوجد عند شعوب كثيرة ويصور في العادة إحدى مراحل تطور الجماعة حيث تكون الأسرة هي الرابطة الاجتماعية الوحيدة وصاحبة السلطان...

وقد عرف العرب في الجاهلية والأعراب في البادية الثأر ولهم فيه وقائع وأيام ولهم فيه عادات كأن يحرموا الطيبات حتى يأخذوا بالثأر أو كأن يحرموا أخذ الثأر في أشهر معينة من السنة وأقرب أقرباء المقتول هو صاحب الثأر فإذا مات قبل أن يثأر ورثه واجب الثأر من يليه من أقرباء القتيل.

وأما اليوم فقد انتشرت هذه الظاهرة السيئة والتي تسيء إلى تعاليم الشريعة الإسلامية ولكل القيم والمثل العليا في ظل غياب العدل القضائي برغم وضوح النصوص القرآنية الكريمة والتي تحث العلماء والقضاة على تطبيقها ومنها قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) «صدق الله العظيم» وقد أدى تقاعس البعض من القضاة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إلى توسع انتشار هذه الظاهرة في مجتمعنا المسلم المحافظ ، شعب الحكمة والإيمان والتي برزت في الكثير من المناطق أيضا نجد أنه عندما يتم قتل أحد الأفراد فإن نتيجة هذا الفعل الشنيع يتحمل الآخرون وزر هذا العمل وأصبحوا ملاحقين بحكم الثأر .. فما ذنب هؤلاء؟ والآية الكريمة تقول: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) «صدق الله العظيم» فهل من الانصاف أن يتحمل البعض من هؤلاء نتيجة أعمال غيرهم.

وأعتقد أن بروز هذه الظاهرة السيئة والدخيلة على مجتمعنا قد نتجت عن قصور في الوعي الكامل بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف لدى المواطنين وتقاعس بعض الجهات الأمنية عن أداء واجبها في القبض على الفاعل الحقيقي ، وأما القضاة فإنهم يعلمون أكثر من غيرهم بأن العدل هو تسوية الناس في الحقوق والواجبات وذلك من حيث كفالة الدولة لكل الضمانات الاجتماعية ومتى تحقق ذلك للمجتمع تحقق للدولة استقرار الأمور السياسية والاجتماعية وهذا هو مفهوم العدل أساس الحكم فيجب على القضاة في مختلف المحاكم سرعة البت في القضايا وتنفيذ الأحكام التي تظل لسنوات طويلة تنتظر التنفيذ نظرا لوجاهة الخصوم وقوتهم وميول بعض الحكام المختلفة والتعامل بازدواجية في القضايا المختلفة ومنها قضايا القصاص ، غير أن هذا التطويل يضر بمصلحة المظلوم خاصة الضعيف ، بل إن الأدهى من ذلك أن تأتي مرحلة التنفيذ بحيث تكون على أسرة الضعيف المظلوم أصعب من سنوات المرافعة ، ومن خلال هذا التطويل في سير القضايا نجد البعض من القضاة من يتعامل مع القضايا بمعيارين بل وبدافع التمييز بين الخصوم ، وبالرغم من أن القضاء قد وجد في الأصل كجهة قضائية يلجأ إليها الناس آملين بإصدار أحكام حيادية مستمدة من الشريعة الإسلامية والتي هي مصدر لكل القوانين ، وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي توليه قيادتنا الحكيمة والمتمثل في تنفيذ الكادر القضائي عسى أن يؤدي القضاة واجبهم بكل نزاهة وأمانة فعلى القضاة الأجلاء أن يتقوا يوما سيسألون فيه عما زلت به أقلامهم يوم يتمنى القاضي أنه لم يول القضاء ولو ساعة من نهار .

فالعدل أمانة في أعناقهم وبالعدل يقام الدين ، وبهم تقام الدولة ويرتفع شأنها كونهم ورثة الأنبياء وبتقاعسهم عن تطبيق حدود الله وإقامة العدل فهم أعلم الناس بقول المولى عز وجل (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) «صدق الله العظيم».

إضاءة

دعوة اتوجه بها لممثلي الشعب في البرلمان لتبني وإقامة حملة توعوية كاملة شاملة في مناطقهم تبين خطورة ظاهرة الثأر والتعاون والتنسيق مع الشخصيات الاجتماعية ومختلف الأجهزة الإعلامية والأمنية والقضائية للمشاركة في هذه الحملة والقضاء على هذه الظاهرة.